ابرز الاحداث السياسية في باكستان خلال عهد الرئيس اسكندر ميرزا (1955-1958)

غيداء ابراهيم ردام الطفيلي

أ. م. د علاء عباس نعمه الصافي

الملخص:

هذا البحث يسلط الضوء على حالة باكستان في ظل رئاسة الجنرال اسكندر ميرزا ، فبعد ان اصبح ميرزا حاكماً عاماً لباكستان عمل على اقرار دستور جديد للبلاد ، كذلك اصبحت باكستان خلال مدة حكمة جمهورية وبهذا اصبح الرئيس ميرزا اول رئيس جمهورية في تاريخ باكستان ، قسم البحث الى مبحثين ومقدمة وخاتمة ، تضمن المبحث الاول حياة الرئيس ميرزا وبداية تولي السلطة ، اما المبحث الثاني فقد تكلم عن الاوضاع السياسية في ظل رئاسة اسكندر ميرزا .

المقدمة

عدت مرحلة حكم الجنرال اسكندر ميرزا من المراحل المهمة التي مرت بها باكستان ، وذلك لما كانت تتضمنه من احداث سياسية مهمة غيرت مجرى السياسة الباكستانية ، فبعد ان تسلم اسكندر ميرزا منصب الحاكم العام عام 1955 بدلاً من غلام محمد الذي تمت تنحيته لأسباب صحية ، عمل جاهداً من اجل وضع دستور جديد للبلاد ، فضلاً عن اعلان باكستان جمهورية وبذلك يصبح الجنرال ميرزا اول رئيس جمهورية في تاريخ باكستان ، على الرغم من كل ذلك عاشت باكستان توترات سياسية وعدم استقرار فقد تم تغيير اربع رؤساء وزراء في مرحلة حكمة ، يظهر من خلال ذلك ان الرئيس ميرزا يحاول الهيمنة على المشهد السياسي في البلاد بأي وسيلة ممكنه فلم يترك لأي رئيس وزراء فرصة للعمل ،تدهورت الاوضاع الاقتصادية في باكستان خلال مدة حكم الرئيس ميرزا وكانت من الاسباب التي ادت الى قيام الانقلاب العسكري وتنحية الرئيس ميرزا وتنصيب مكانه الجنرال ايوب خان ،الذي كان المخطط والمنفذ للانقلاب ، قسم البحث الى مبحثين ومقدمة وخاتمة ، تضمن المبحث الاول حياة الرئيس ميرزا وبداية تولي السلطة ، اما المبحث الثاني فقد تكلم عن الاوضاع السياسية في ظل رئاسة اسكندر ميرزا .

المبحث الاول

حياة اسكندر ميرزا وبداية تولي السلطة

أنجبت دلشاد بيجوم في 13 تشرين الثاني 1899 أبنها إسكندر علي ميرزا في البنغال وهو أول نسل للسيد فاتح علي ميرزا ، وكانت دلشاد بيجوم منضبطة صارمة في تربية أبنها وتأكدت من أنه قد تعلم الدين وفضائل الشرف والولاء والسلوك المهذب ، فقد غرست فيه مدونة أخلاقية صارمة من شأنها أن ترشده طوال حياته [1]، فتعلم على يد مدرس خاص يدعى لي ويلسون(Lee Wilson) ، وحصل على شهادته الجامعية من كلية الفنستون (Elphinstone)[2] في بومباي عام 1918و كذلك كان اول جندي يتخرج من أكاديمية ساندهيرست العسكرية(Academy Sandhurst Royal Military)[3]في عام 1920[4] .

ينتمي إسكندر ميرزا الى عائلة شيعية بارزة في البنغال وقد وصفه بعض المؤرخين بالرئيس الشيعي [5] ، تزوج ميرزا مرتين ، عقد زواجه الاول في 24 تشرين الثاني من أمرأه ايرانية وهي رفعت بيجوم (1907 - 1967) ، كانت أمرأه قويه للغاية ، لكنها كانت لطيفة أثارة أعجاب الجميع بحضورها اللافت للنظر وجمالها ، وأنجب الزوجان ولدين واربع بنات ولدوا جميعاً في ما كان يعرف بالهند البريطانية وخلال السنوات ما بين 1924-1933 ، كان ميرزا ورفعت بيجوم محبين ووفروا بيئة دافئة وسعيدة نشأوا فيها أطفالهما الستة ، لكن على الرغم

من ان ميرزا كان يخدم معظم الوقت في الجيش البريطاني الهندي في الحدود الغربية ومع ذلك كانت عائلته ترافقه هناك ، وقام بأرسال اولاده همايون(Humayun) وأنفر(Anfar) الى مدرسة دون (Doon)وهي من المدارس التي تقبل الطلاب وفقاً لكفاءتهم ، وكان ميرزا شخصية منضبطة وصارمة ولاسيما مع اولاده بينما كانت زوجته توفر الدفء والحب ، ومع اقترابهم من سن الرشد توفيت الكبرى نور جيهان(Noor Jehan) لأسباب طبيعية ، أما ابنه الاصغر أنفر اسكندر علي ميرزا فقد مات في عام 1953 أثناء قيادته طائره مقاتلة بعيدة عن المناطق المزدحمة في مدينة بيشاور(Peshawar)[6] ، وقد بلغ العشرين عاماً ، لقد كانت وفاته المبكرة هي التي غيرت حياة بقية أفراد الاسرة من بين الاربعة المتبقية تعيش ثلاثة بنات في كراتشي(Karachi)[7] بباكستان [8].

بقى همايون ميرزا الابن الوحيد لإسكندر ميرزا ولد في الهند وتلقى تعليمه في مدرسة دون، ودرس أيضاً في المملكة المتحدة وقبل أن ينتقل الى الولايات المتحدة حصل على ماجستير أدارة أعمال من جامعة هارفارد(Harvar University)[9] تزوج أبنة هوراس هيلدريث(Horace Hildreth) سفير الولايات المتحدة في باكستان تقاعد من البنك الدولي عام 1988م وهو يعيش في ولاية ماريلاند(Maryland) بالولايات المتحدة الامريكية وهو مؤلف كتاب من بلاسي الى باكستان تاريخ عائلة إسكندر ميرزا ، وقد ساعد زواج همايون من أبنة السفير الامريكي هيلدريث على صعود ميرزا بشكل مذهل في أروقة السلطة[10].

تم الزواج الثاني لإسكندر ميرزا في تشرين الاول 1954أثناء وجودة في غرب باكستان في كراتشي بعد أن وقع في حب الايرانية ناهدة أفغاني(Nahida Afghani) ، و هي أبنة أمير تيمور كلالي(Timur Kalali) ، هو سياسي أيراني كان يحظى باحترام كبير ، برز لأول مرة في ثلاثينيات القرن الماضي عندما تم انتخابه عضواً في البرلمان الوطني الايراني ، وقعت في حب ميرزا بعد لقائه في أوائل الخمسينات من القرن الماضي كانت ناهدة الجميلة أبنة عم نصرت أصفهاني(Nusret lsfahani)، التي تزوجت هي نفسها لاحقاً من ذو الفقار علي بوتو(Zulfiqar Ali Bhutto)[11] ، وهو زعيم مستقبلي أخر لباكستان [12] .

شغل منصب وزير الدفاع خلال المدة من تشرين الاول 1947الى أيار 1954 بعد ذلك اصبح حاكماً لولاية البنغال الشرقية ، وتولى منصب وزارة الداخلية في حكومة الرئيس محمد علي بوجرا من تشرين الاول 1954الى اب 1955[13] ، بعد ذلك اصبح ميرزا حاكماً عاماً لباكستان بعد استقالة غلام محمد عن منصبة بسبب تدهور حالته الصحية ، فأكدت ملكة بريطانيا ان ميرزا هو الحاكم العام لباكستان في 19 ايلول ، فأدى اليمين الدستوري في 6 تشرين الاول 1955 ، واثناء اداء اليمين حث السياسيين على العمل معاً لا عداد دستور للبلاد [14] ، و بعد ان تسلم ميرزا منصب الحاكم العام اظهر نقطة تحول مهمه في السياسة الباكستانية باعتباره عسكري برتبة عالية يتسلم منصب الحاكم العام منذ الاستقلال ، فأعطى ذلك دفعة قوية لمزيد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية للبلاد على الرغم من بقاء رؤساء الحكومات للاحقة من المدنيين[15] .

دستور 1956

استغرقت عملية صياغة الدستور لباكستان مدة تسع سنوات وقد عاصر العديد من رؤساء الوزراء ، فبعد وفاة محمد علي جناح تدخلت الجمعية التأسيسية ذات السيادة لملء الفراغ واصبح لياقت علي خان اول رئيس وزراء لباكستان ، وكان قرار الاهداف اول جهد في تحديد فكرة باكستان ، وحدد وثيقة هيكل الدولة ،وجمع بين الفيدرالية والديمقراطية والسيادة الشعبية مع المبادئ الاسلامية[16].

بعد ان اصبح اسكندر ميرزا حاكما عاما لباكستان كانت اولى المهام التي قام بها هو اصدار اول دستور للبلاد والذي تم تمريره ،وقد وافق المجلس التأسيسي على أكثرية مواد اللائحة الدستورية وكون انه لم يبقى امامه الا اقرار المواد المتبقية منها ثم الموافقة عليها نهائياً وعقد المجلس جلسته بعد ظهر يوم 28 شباط 1956 أكمل خلالها النظر في المواد المتبقية ، واعاد البحث في بعض المواد التي سبق وان وافق عليها ومن التعديلات الجديدة هي ضرورة الحصول على موافقة رئيس الجمهورية على عرض اللوائح المالية الخاصة بالإدارة المركزية على البرلمان ، وموافقة حكام الاقاليم عند عرض اللوائح الخاصة بالأقاليم على المجالس التشريعية الاقليمية وتخويل رئيس الجمهورية وحكام الاقاليم الامر بالصرف خلال مدة حل البرلمان او المجالس الاقليمية وقيام رئيس البرلمان

بأعمال رئيس الجمهورية مدة غياب الرئيس بعد ان رفض الموافقة على انشاء منصب نائب رئيس الجمهورية ، واشترط دعوة البرلمان او المجلس التشريعي للاجتماع خلال شهر في حالة تعيين رئيس وزراء في المركز او في الاقليم وخلال شهرين اذا كانت تلك المجالس معطلة ، ثم منع منح الاوسمة والالقاب الا للعسكريين أو لقاء القيام بخدمة عامة ، اما في ما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء واقالته فقد تقرر ان يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ومن بين اعضاء البرلمان الذي يرى تأييد الاكثرية البرلمانية لهم ، ويعين الوزراء ويقالوا بأمر من رئيس الجمهورية ، ولا يعين وزراء الدولة او نواب الوزراء الا من بين اعضاء البرلمان وفي حالة تعيين وزير من خارج البرلمان فانه يجب ان ينتخب لعضوية المجلس خلال سته اشهر وخلاف ذلك يعتبر مستقيلاً عقد المجلس جلسته في مساء 29 شباط 1956 ،وبعد المناقشة وافق مع الترحيب بأجماع الحاضرين وعددهم 52 عضواً بما فيهم 3 من ممثلين الهند وكيين على لائحة الدستور بنصها النهائي ، وستقدم الى الحاكم العام اسكندر ميرزا للمصادقة عليها[17].

صادق الحاكم العام اسكندر ميرزا في صباح اليوم الثاني من اذار عام 1956 على لائحة الدستور باحتفال رسمي اقيم في قصره ،واجتمع أعضاء المجلس التأسيسي في بناية المجلس ثم توجهوا الى القصر، وتألف موكب اعضاء المجلس التأسيسي من الحزبين الذين شكلوا الحكومة بما فيهم الهند وكيين واعضاء الاقليات الذين وافقوا على الدستور ولم يشترك بالاحتفال اعضاء عصبة عوامي المعارضة والهند وكيين السبعة الذين عارضوا الدستور، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ورئيس المجلس لحضور احتفال مصادقة الدستور، وتمت مصادقة الحاكم العام بين هتافات الاعضاء وترحيبهم [18]، والقى فخامته خطاباً جاء فيه **"انه مادام رئيساً للدولة فسيحافظ على كرامته الهندوس وسأكون شخصياً من رفاهيتهم وسلامتهم "** ، وامتدح رئيس الوزراء واشاد به فقال **"بأننا لم نشاهد هذا اليوم بدون العزم والاخلاص الذي ابداهما رئيس الوزراء "**،ثم شكر فخامته السيد فضل الحق وزير الداخلية وزعيم الجبهة المتحدة و وزير العدل و وزير الدولة للشؤون البرلمانية والوزيرين الهندوس الذين لم يستقيلا من الوزارة ، واذاع فخامته في مساء 3 اذار 1956، قال فيه **"ان المهمة الثانية هي اجراء الانتخابات بأقرب وقت ممكن حتى يتمكن الشعب من ادارة اموره بواسطة ممثلية وان الانتخابات ستكون حرة وعادلة والدستور يضمن ذلك ، وان البلاد دخلت دور الاستقرار وان الدستور حقق امالها وقد ضمن التساوي بين الناس وكفل لهم العدالة وحفظ للأقليات حقوقها "**، وقد بدأت رسائل التهنئة تصل من مختلف الجهات الباكستانية وأبلغت الحكومة البريطانية بالمصادقة على الدستور لكي تتخذ الاجراءات لاستحصال قرار من البرلمان البريطاني بالموافقة على اعلان باكستان نفسها جمهورية مع بقائها في رابطة الشعوب البريطانية **[19].**

عقد المجلس التأسيسي اجتماعه في الخامس من اذار عام 1956 لانتخاب رئيس الجمهورية ، وكان المرشح الاول لهذا المنصب هو الجنرال اسكندر ميرزا الذي ايد ترشيحه 50 عضوا من اعضاء المجلس من حزبي الرابطة الاسلامية والجبهة المتحدة وبعض المستقلين ، وانتخب رئيس المجلس ميرزا رئيساً للجمهورية ، وفي الجلسة هنئا رئيس الوزراء ، واستعرض ما قدمة فخامته لباكستان من خدمات سابقة ، واشاد بمزاياه واعرب عن امله بان تتقدم باكستان تقدماً عظيماً تحت رئاسته ، وقد شارك في التهنئة كل من رئيس المجلس ووزير العدل وممثل الاقليات المسيحية والوزير الهندوسي والدكتور خان صاحب ، واخذت رسائل التهنئة تصل من مختلف الجهات الباكستانية ومن بعض رؤساء الدول الى الجنرال ميرزا رئيساً للجمهورية[20].

أحتوى الدستور الجديد على 13 فصلاً رئيسياً يشتمل على 245 مادة كما وان خمسة جداول ستلحق به ، وان السلطة التشريعية المركزية عملاً بلائحة الجديدة ،ستعرف باسم الجمعية الوطنية التي ستكون مؤلفه من 300 عضواً مضافاً الى ذلك عشرة مقاعد ستخصص لاشتراك المرآة الباكستانية لمدة عشرة سنوات ، وان الوزارة ورئيسها سيكونون مسئولين بالتضامن امام الجمعية الوطنية وان رئيس الجمهورية هو الذي سيقوم بتعيين رئيس الوزراء الذي يجب ان يكون حائزاً على ثقة الجمعية الوطنية وان الوزراء الاخرون سيعينون من قبل رئيس الجمهورية بعد ترشيحهم من قبل رئيس الوزراء [21].

في ما يتعلق بنظام الانتخابات ، فسيقرر البرلمان ما اذا كانت الانتخابات لعضوية الجمعية الوطنية او الجمعيتين التشريعيتين الاقليميتين ، ويجرى على اساس الانتخاب المشترك اي بدون تخصيص للطوائف المختلفة ، او على اساس الانتخابات المستقلة اي بتخصيص مقاعد للطوائف المذكورة ، وستتخذ الاجراءات اللازمة لتمكين

مسلمي باكستان من تنظيم حياتهم طبقاً لتعاليم القرآن الكريم والسنة ، ولذلك فلم يسن قانون يتنافى مع اسس الاسلام ، وقد تضمن الدستور الجديد [22].

السلطة التشريعية

نصت المادة 43من دستور عام 1956 على وجود برلمان يتألف من مجلس يعرف بالجمعية الوطنية ، اذ تكون من 300 عضواً يضاف اليها 10 مقاعد للنساء (المادة44)،يمثل كل اقليم بالجمعية 150 عضواً وينتخبون بدوائر انتخابية فردية لكل اقليم من قبل هيئة الناخبين التي تشمل جميع المواطنين الباكستانيين الذين تعدت اعمارهم 21 عاماً[23] ، كانت مدة عضوية اعضاء الجمعية الوطنية خمسة سنوات مالم يحلها الرئيس ، وكان من المقرر عقد دورتين على الاقل في العام بما لا يزيد عن ستة اشهر بين الدورات ،منها دورة تعقد في دكا في باكستان الشرقية ، والاخرى في كراتشي العاصمة الفيدرالية[24]، والملاحظ ان دستور 1956 اخذ بنظام المجلس الواحد ، ولتفسير ذلك جرى التأكيد ان البلاد تتألف من اقليمين لا يختلفان بالتمثيل في الجمعية الوطنية ، ولهذا اكد واضعي الدستور اي عدم الحاجة الى اقامة مجلس اخر الى جانب المجلس الموجود [25].

على مستوى الإقليم نجد ان السلطة التشريعية تألف من نفس أعضاء الجمعية الوطنية ، والعمل فيها هي نفس قواعد العمل في الجمعية الوطنية المواد (102-86) ، ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية الوطنية وعضوية السلطة التشريعية في الاقليم ويلاحظ ان السلطة التشريعية في كلا اقليمي باكستان كانت تابعة بشكل تام لمركز السلطة التنفيذية في العاصمة الفيدرالية [26].

السلطة التنفيذية

حرص دستور باكستان على أنشاء نظام تنفيذي يتكون من رئيس الجمهورية الذي يجب ان يكون مسلماً ويبلغ من العمر 40 سنة على الاقل ، ومدة رئاسته خمسة سنوات ويمكن أعادة انتخابه مره واحدة وان انتخاب الرئيس لا يتم مباشرة من قبل الناخبين بل من هيئة انتخابية تتألف من اعضاء المجالس الوطنية والاقليمية ، ويمكن عزل الرئيس بأغلبية ثلاثة ارباع اصوات الجمعية الوطنية ،،فضلاً عن رئيس الجمهورية تألفه السلطة التنفيذية من رئيس الوزراء الذي يتم تعيينه هو والوزراء الاخريين من قبل رئيس الجمهورية من بين اعضاء الجمعية الوطنية ، يمتلك رئيس الوزراء حق النقض على التشريعات التي يمكن تجاوزها بأغلبية ثلثي اصوات اعضاء الجمعية الوطنية الحاضرين والمصوتين ، ويتمتع الرئيس بصلاحية اصدار اعلان حالة الطوارئ اذا تعرض الامن والحياة الاقتصادية في البلد للتهديد [27].

السلطة القضائية:

تمثلت السلطة القضائية بالمحكمة الفيدرالية العليا لباكستان في المركز ونص الدستور على ان يتم تعيين رئيس القضاة من رئيس الجمهورية ، ويتم تعيين القضاة الاخرين باستشارة رئيس القضاة ، ولا يتم تنحية القاضي الا بعد توجيه رسالة من ثلثي اعضاء الجمعية الوطنية الى رئيس الجمهورية تطالب بذلك ، اما على مستوى الاقاليم فكانت هناك محكمة الاقاليم العليا ووهي أعلى سلطة قضائية ويعين القضاة بواسطة رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس القضاة في المحكمة الفيدرالية العليا[28].

اقر الدستور الجديد لغة الدولة الرسمية للجمهورية الباكستانية ،وهي كل من الاوردية والبنغالية ،وستتخذ الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية كل الاجراءات الممكنة لانماء لغة قومية للجمهورية الباكستانية ، اما شكل الدولة فأن من شأن الدستور الجديد تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة وديمقراطية تتماشى مع المثل العليا لباكستان وانها ذو طابع جمهوري ديمقراطي اتحادي ، وان الحكومة المركزية والاقليمية تؤيدان سياسة واحدة مشتركة في الادارة على ان الدستور سيخول الحكومة المركزية صلاحيات رئيسية تفتضيها المصلحة الوطنية العامة [29]، وتم اصداره في 23 اذار 1956 والذي اعلن يوم الجمهورية واحتفل الباكستانيون بهذه المناسبة في جميع انحاء

العالم ، كان هذا اليوم هو الذكرى السنوية السادسة عشر لقرار لاهور ، عندما ارست رابطة مسلمي عموم الهند الاساس لدولة قومية مستقله[30].

المبحث الثاني

الاوضاع السياسية

بعد اسبوع واحد من تنصيب الرئيس اسكندر ميرزا في 28 اذار 1956 ، بدأت المناورات السياسية ، اذ كان لإسكندر ميرزا اليد الكبرى وراء اندماج اراضي باكستان الغربية في مقاطعة واحدة ، وتم تعيين الدكتور خان صاحب ليكون رئيساً لوزراء غرب باكستان ، وكانت هناك علاقات صداقة بين الرئيس ميرزا وخان صاحب [31]، وظهر التحرك المضاد من اعضاء الرابطة الاسلامية ضد خان صاحب في 4نيسان 1956 ،من خلال كتلة الرابطة البرلمانية في جمعية الاقليم ، اذ اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الرابطة الاسلامية في كراتشي ، وأشترك في الاجتماع الاولي رئيس الوزراء ووزير العدل وهما عضوان فيها وبحثا في الوضع الراهن في باكستان الغربية ، واصدرت الهيئة قرارات مفادها وجوب اسناد الوزارة في اقليم باكستان الغربية الى رئيس الهيئة على ان تكون الوزارة مؤلفة من اعضاء الرابطة الاسلامية بالنظر لتمتع الحزب بالأكثرية في المجلس التشريعي الاقليمي[32]، وبتأييد من 245عضواً من اصل 310 عضواً في الجمعية بإصدار قرار يؤكد ان حزب الرابطة الاسلامية هو الوحيد الذي يشكل الحكومة في اقليم باكستان الغربية ،وبدء واضحاً ان هذا التحرك استهدف الدكتور خان صاحب تحديداً والذي رفض ان يكون مرتبطاً بالرابطة الاسلامية ،لذلك اعلن عن عزمة لتشكيل حزب سياسي جديد هو الحزب الجمهوري[33] ، وقد أنضم اليه بعض اعضاء وزارته وغيرهم من اعضاء المجلس التشريعي الاقليمي ويعمل الدكتور خان صاحب وزملائه على الحصول على تأييد على اكثرية اعضاء المجلس التشريعي الاقليمي[34] ، وادى ذلك الى تدمير الرابطة الاسلامية الذي عملت الحكومة من خلاله في غرب باكستان منذ عام 1947 ،فقد هجرة تنظيمات اسلامية حزبهم من خلال معارضة قيادة دولتانا داخل العصبة او بمجرد رغبتهم في ان يكونوا الى جانب الحكومة [35].

ايد اسكندر ميرزا تأسيس الحزب الجمهوري ،اذ انه اراد ممارسة السلطة بدعم من اعضاء الجمعيات الذين سيجتمعون حولة من خلال المغناطيسية المطلقة ،لكنه استخدم اسلوباً مختلفاً عن سابقة في ابقاء الجمعية تحت سيطرة البرلمان ،اراد ميرزا استخدام الحزب الجمهوري لتركيز السلطات في يده عن طريق تقسيم خصومة وبالتالي الحصول على حرية التعامل مع الادارة ،لذلك شجع ميرزا ودعم الدكتور خان صاحب في تشكيل الحزب الجمهوري ،الذي اشتهر بانه ولد في مجلسي الحكومة في كراتشي ولاهور[36] ، وكان للحزب دور مهم في المركز وفي باكستان الغربية ، وبالنتيجة خدم الحزب اغراض رئيس الجمهورية في عرقلة التطور الدستوري والسعي للهيمنة على السلطة السياسية في باكستان ، وعقد الحزب مؤتمراً عاماً في لاهور في ايلول 1956 ، وتم فيه تبني دستور الحزب الذي جاء مشابهاً لدستور الرابطة الاسلامية من حيث وجود رئيس الحزب والمجلس الوطني والمؤتمر الوطني والوحدات الاقليمية ، والمحلية والفقرة الوحيدة المتميزة في برنامج الحزب هي طرح قضية الامتين "الاسلامية والهندوسية "التي كانت الاساس الذي قامت عليه باكستان ونتائجها [37] .

حاول ميرزا اقناع تشودري محمد علي بصرف النظر عن التعبير عن الانزعاج من انشطة خان صاحب ، لكن تشودري الذي كان خجولا وضعيفا يفتقر الى الشجاعة للوقوف بوجه المعارضة القوية ، لذا فقد السيطرة على حزبه الذي ضعف بشكل كبير بسبب انشقاق معظم اعضائه ، وخلافا لنصيحة الرئيس ميرزا وعدد من اصدقائه عرضت رئاسة الرابطة الاسلامية على سردار عبد الرب نشتار ،وكان هذا خطأً سياسيا فادحاً ، اذ كان الحاكم السابق محمد علي جناح على الرغم من انه رئيس للدولة بلا منازع لكنه حافظ على قيادة الرابطة الاسلامية كما فعل ليأقت علي خان من بعده ، ولفت الرئيس ميرزا انتباه تشوردري محمد علي الى هذه الحقائق وحثه على الاحتفاظ بقيادة الحزب ولكن ذلك لم يجدي نفعا ، واصبح نشتار زعيم الرابطة الاسلامية، حيث كان والد نشتار احد الملالي وكان هو نفسه متطرفا دينيا عندما كان حاكم ولاية غرب البنغال ،فقد نشر معتقداته علانية وقد رفض استقبال التحية في عرض لاهور بسبب وجود تمثال الملكة البريطانية فكتوريا في مكان قريب ورفض مصافحة الفرق لكون غالبيتها من النساء [38].

عندما اصبح عبد الرب نشتار رئيسا للرابطة الاسلامية اتخذ موقفا دكتاتوريا اتجاه الحكومة وبدأ بمضايقة رئيس الوزراء، كان تشوردري يبحث عن الراحة حيث وصل الى درجة من الياس من الاوضاع وبدأ بالاتصال بالرئيس اسكندر ميرزا بشكل يومي يناشده ان يضع حدا لوجوده، جاءت الازمة فجأةً لدى عودته من مؤتمر رؤساء الكومنولث[39](Commonwealth) في لندن ، وعقد تشوردري اجتماعا لا نصاره في الجمعية الوطنية فغاب العديد من اعضاء الرابطة الاسلامية عن عمد على الرغم من ان هدف الاجتماع كان منح الثقة برئاسة الوزراء ، وبعدها شعر تشودري على انه لم يعد يتمتع بثقة حزبه فاستقال من منصب رئيس الوزراء ، وحاول الرئيس ميرزا اقناعه بالبقاء، وفي 10 ايلول 1956 صدر الاعلان الرئاسي المتضمن طلب رئيس الجمهورية من السيد تشودري العودة الى رئاسة الوزراء لان لايزال يحضا بثقة الاغلبية في المجلس ، لكن تشودري رفض العرض لذلك اتصل الرئيس ميرزا على السهرودي لتشكيل الوزارة [40] ،هكذا ادرك السهرودي هدفه الذي طالما تمناه وهو ان يصبح رئيسا لوزراء باكستان في 12 ايلول 1956 شكل السهرودي حكومته وهو سياسي مخضرم حاول ان يصبح مستقلا في السعي لتحقيق اهداف سياسته الخارجية[41].

تكونت الحكومة الائتلافية من رابطة عوامي واعضاء الحزب الجمهوري وقد كان حسين شهيد السهرودي يتمتع بسمعه طيبة في الجناح الشرقي كما كان يحظى بالاحترام لارتباطه مع غاندي ، لكنه كان يحظى بالقليل من الثقة في الجناح الغربي من باكستان وقد كان للسهروردي طموحات للقيادة طويلة في حكومة ديمقراطية قوية ، وسعى الى توحيد المجموعات الرئيسية في الجناح الشرقي والبنجاب وهي خطة لم تتم تجربتها من قبل [42]

أصبح السهروردي رئيساً للوزراء ، وفقدت الرابطة الاسلامية اغلبيتها في الجمعية التشريعية لباكستان الغربية لصالح الحزب الجمهوري المتمركز في البنجاب ، وان من بين التحديات التي واجهت السهرودي كانت الكراهية المتزايدة بين الرابطة الاسلامية والاحزاب الدينية في غرب باكستان للأحكام الانتخابية المشتركة التي دافع عنها واصر المجلس الوطني في تشرين الاول 1956 عليها والتي منحت قوة تصويتية وحقوقا اكبر للأقليات في البلاد[43]

تضاءلت قبضة حسين السهرودي على انصاره في شرق باكستان بسبب العداء للسياسة الخارجية الموالية للغرب ، وفي اعقاب حرب السويس في 29 تشرين الاول1956[44] ، كانت هناك مظاهرات غاضبة مناهضة لبريطانيا في دكا وكراتشي في اوائل تشرين الثاني ، ومع غياب الرئيس اسكندر ميرزا في طهران هدد السهرودي مؤقتا بسحب باكستان من الكومنولث احتجاجاً على التدخل العسكري البريطاني الفرنسي في مصر ، لكن الدبلوماسية البريطانية تمكنت من اقناع ميرزا على اعادة السهروردي الى الصف على حساب رئاسة الوزراء[45].

اتخذ السهرودي موقفا قويا ضد الغاء الوحدة الواحدة وبالتالي ادى الى نفور الدم في السند والاقليم الحدودي الشمالي الغربي واستخدمت صلاحيات الطوارئ بمنع تشكيل حكومة اقليمية للعصبة في غرب باكستان وخسر الكثير من الدعم البنجابي الذي حصل علية ، فضلاً عن ذلك فان دعوته العلنية لأجراء انتخابات سريعة واعتماده على تصويت الثقة من الجمعية كوسيلة مناسبة لتشكيل الحكومة وقد اثار ذلك شكوك الرئيس ميرزا [46].

تراجعت شعبية حسين السهرودي في دائرته الانتخابية شرق باكستان اكثر عندما تراجع عن دعوة رابطة عوامي لإصلاح الاراضي بسبب مقاومة المزارعين في غرب البنجاب ، وكانت سياسته الداخلية تمثلت في احباط الاصدقاء وخلق الاعداء واثار حفيظة طبقة رجال الاعمال في المقاطعة الغربية من خلال التلاعب في الاختلالات الاقتصادية الاقليمية القائمة منذ فترة طويل في توزيع الجزء الاكبر من الدعم الامريكي[47] ، اذ لم يكن لكل من الجناحين الشرقي والغربي لباكستان حصة عادلة من الصناعيين ، فقد حصل الصناعيين في الجناح الغربي على حصة كبيرة من النقد الاجنبي المكتسب من خلال الصادرات ولاسيما من تصدير الجوت لباكستان الشرقية يكسب ما يقارب 80% من العملات الاجنبية لباكستان ، نتيجة لذلك طالبت منظمات التجارة في شرق باكستان بالمساواة في تخصيص العملات الاجنبية وفي تراخيص التصدير والاستيراد، لكن هذا المطلب لم ينفذ[48].

على الرغم من مسيرة السهروردي بالمعارضة فقد كان اقرب الى الرئيس اسكندر ميرزا بالنظرة العامة من معظم السياسيين الباكستانيين الاخرين ، فقد شارك ميرزا تطلعاته وتنمية باكستان كدولة قوية على اسس علمانية

غربية ، وخلال اشهر قليلة يبدو ان الرجلين قد اقتربا من بعضهما البعض في العديد من القضايا، بعد تولية رئاسة الوزراء ، وعلى صعيد اخر ادرك الرجلان اعتمادهما على بعض فقد كان السهرودي يحتاج الى دعم ميرزا للاحتفاظ بمنصبه ، لكن ميرزا و السهروردي سيواجهان بعض الصعوبات في العمل لأن كلاهما كانا من الرجال الغامضين و اختلفا في وجهات نظرهما الاساسية فيما يتعلق بأدوار كل منهما ، فلم يثق ميرزا بالسهروردي وكان مقتنعاً بانه يجب ان يحتفظ بالسيطرة الأساسية على الحكم اذا اراد الاحتفاظ على الاستقرار في باكستان ، بينما كان السهرودي مقتنع بانه الرئيس السياسي النشط للحكومة وليس مجرد وكيل تنفيذي للرئيس وبالتالي سيشعر بالغيرة من صلاحياته [49].

أعيدت الحكومة البرلمانية في غرب باكستان في تموز1957 ، وفورًا أصبح ضعف موقف خان صاحب واضحًا ، على الرغم من أن حزبه الجمهوري كان يتمتع بأغلبية في الجمعية الوطنية ، إلا أن أعضائه لم يكونوا موحدين خلف زعيمهم. خان صاحب استقال من منصب رئيس الوزراء ودعا علانية إلى "سياسة صادقة"، وإنشاء مجلس ثوري لحكم البلاد، عندما خلفه عبد الرشيد ، كرئيس للوزراء في أغسطس 1957 ، بدأ الجمهوريون بمهاجمة الوحدة واحدة علانية ، بينما قام السهروردي بجولة في غرب باكستان للدفاع عنها ، سرعان ما اصطدم الجانبان ، اذ اتهم الجمهوريون عضو مجلس الوزراء في رابطة عوامي عبد المنصور بالفساد [50].

دعا الرئيس اسكندر ميرزا إلى اجتماع من اجل حل المأزق ضم من بين آخرين ، السهروردي وخان صاحب ، وتم الاتفاق على أن يذهب عبد المنصور وأن تُمنح حقيبته لباكستاني غربي، كما اتفقا على الاجتماع في اليوم التالي ووضع هذا التفاهم كتابة، لكن مما أثار دهشة الجميع ، كان ما ذكرته الصحف الصباحية أن رئيس الوزراء طالب باستدعاء مجلس الأمة لتمكين حكومته من الحصول على تصويت بالثقة، وأتبع السهروردي ذلك برسالة إلى الرئيس ميرزا يطلب فيها المطلب نفسه، كان هذا بمثابة القول بأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع القادة السياسيين الآخرين في اجتماع ترأسه الرئيس لا قيمة له ،و شعر رئيس الجمهورية أن رئيس الوزراء تصرف بشكل غير لائق ، والأسوأ من ذلك ، وأثار سلوكه في حرب السويس شكوكاً حول مصداقيته، و تم تأكيد ذلك من خلال افعاله، لذلك طالب رئيس الجمهورية باستقالة رئيس الوزراء، لكن هذه الحادثة لم تكن نهاية الأذى الذي استطاع السهرودي القيام به ، فقد انضم إلى صفوف خان صاحب لتعطيل الحكومة اللاحقة التي وصلت إلى السلطة[51].

قدم السهرودي استقالته من رئاسة الوزراء في 12 تشرين الاول 1957 بعد ان استمر حكمه عام واحد فقط، وجاءت الاستقالة نتيجة رفض رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا عقد اجتماع البرلمان لمنح الثقة للسهروردي [52] ،فضلاً عن ذك فانه لم يحصل على تأييد الرئيس ميرزا والحزب الجمهوري ، وبعد اسبوع واحد من تقديم الاستقالة دارت من خلاله الكثير من المداولات بين الرئيس ميرزا وممثلي الاحزاب المختلفة وكان لميرزا الدور المهم للتقارب بين وجهات النظر المختلفة وكلف رئيس الجمهورية في 17 تشرين الاول السيد ابراهيم اسماعيل جندرى[53](Ibrahim lsmail Jandary) ، زعيم الهياة البرلمانية للعصبة الاسلامية بتأليف الوزارة الجديدة ، وتم تشكيل الوزارة في 18 تشرين الاول 1957 ، والتي تكونت من ممثلي احزاب العصبة الاسلامية والحزب الجمهوري وحزب كرشاك سراميك(Karshak siramik) [54]،

ونظام الاسلام[55]ومن مستقل واحد وتعد الوزارة الجديدة سادس وزارة في باكستان منذ تأسيسها وقد عادت العصبة الاسلامية الى الحكم بعد 13 شهرا قضتها في المعارضة وقد تولت الحكم منذ تأسيس باكستان حتى ايلول 1956 ، اما الحزب الجمهوري فان اكثر اعضاءه كانوا في العصبة الاسلامية الى ما قبل سنتين تقريبا ثم اختلفوا مع زملائهم بسبب وزارة باكستان الغربية انفة الذكر[56]

بلغ عدد اعضاء العصبة في البرلمان 14 عضوا والحزب الجمهوري 23 عضوا وكرشاك سراميك 3 اعضاء ونظام الاسلام 3 اعضاء فضلاً عن الهندوس الذين انضم احدهم الى الوزارة وكذلك المستقلين انضموا اليها وعددهم 5 اعضاء ، وقد سعى اسكندر ميرزا الى تأليف وزارة تضم جميع الاحزاب ، وقد كان هدفه هذا حتى قبل استقالة السهرودي، وعندما حاول اقناع العصبة الاسلامية للاشتراك في هذه الوزارة قبلت بذلك مع باقي الاحزاب ما عدا عصبة عوامي التي اصرت الى عدم الاشتراك في الوزارة الا اذا اعيد السهرودي رئيسا للوزراء ، ومن

العوامل التي ادت الى تأخير تشكيل الوزارة بعض الوقت فردها الى مطالب الجمهوريين لتولي احدهم رئاسة الوزراء لكونهم يمثلون اكبر حزب في البرلمان وقد تولى ابراهيم اسماعيل جندرا تشكيل وزارة جديدة في 19 تشرين الاول 1957[57]

عندما تولى ابراهيم اسماعيل جندرى رئاسة الوزراء كانت هناك خلافات بين الاحزاب المشتركة بالحكومة ولاسيما بين حزبي العصبة الاسلامية والجمهوري ، ان عوامل ذلك الخلاف يعود الى الشروط التي وضعتها العصبة الاسلامية للاشتراك في الحكم ،وهي تسلم احدى رجالها منصب رئاسة الوزراء وتأجيل النظر في مصير الوحدة الاقليمية في باكستان الغربية الى ما بعد الانتخابات العامة المقبلة ،وتعديل طريقة الانتخابات من مشتركة بين الاكثرية والاقلية الى منفصله حيث تنتخب كلا على حده، وقد وافق زعماء الحزب الجمهوري على هذه الشروط غير ان ما حدث اخيرا عندما عقد مؤتمر الحزب في لاهور اواخر شهر ايلول وقرر الطلب من الوزارة بتأجيل تعديل طريقة الانتخابات الى ان يتأكد من رغبة باكستان الشرقية بأرجحية احدى الطريقتين، وذلك لان الهندوس كانوا يمثلون نسبة كبيرة فيها مقارنةً بالأعداد في باكستان الغربية فتوجد فيها نسبة ضئيلة ولا تشكل طريقة الانتخابات مشكلة فيها ، فقد ايد موقف الرابطة الاسلامية هذا كل من الحزبين الاخرين في الوزارة وهما نظام الاسلام وكرشاك سراميك وكلاهما من باكستان الشرقية ، وكانت الامور تتعقد تدريجياً حتى بدأ الناس يتحدثون عن مصير الوزارة واحتمال استقالتها ،غير انه بعد ان عاد اسكندر ميرزا من الخارج عمل جاهدا على ازالة الخلاف لكي لا يؤدي ذلك الى استقالة الوزارة الجديدة التي لم يمضي على تأليفها الا بضعة اسابيع ،حتى ان احدى الصحف اشارت الى ان رئيس الجمهورية عرض تقديم استقالته في حال اصرار كل من الحزبين على موقفهما لان لا يستطيع تحمل الازمة ، فقد تم الاتفاق بين الجانبين بفضل جهود الرئيس ميرزا على ان تؤجل تقديم لائحة التعديل الى البرلمان حتى يتمكن الحزب الجمهوري من الاطلاع على رغبة السكان في باكستان الشرقية وقد اوفد لهذا الغرض لجنة من اعضائه الى الاقليم المذكور للوقوف على تلك الرغبة على ان تعرض لائحة التعديل على البرلمان في 11 كانون الاول ولهذا يمكن تدارك الاستقالة [58].

كان يلازم اجتماع البرلمان في دوراته التي عقدهما في كراتشي ودكا بين تاريخ 28تشرين الثاني 1957 و9 كانون الثاني 1958عدد من الامور المهمة ،وهي الازمتين الوزاريتين وما انتجته من استقالة الوزارة السابقة وتأليف الوزارة الجديدة ،فلم تعرض عليه لوائح تلك الازمتين عدا لائحتي قانون السلامة العامة وتعديل قانون الجمارك البحرية ،كما لم يتسنى له مناقشة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية حتى ان بعض الاسئلة التي وجهها بعض النواب لم تستطع الحكومة الرد عليها بالنظر لضرورة حصول الحكومة على معلومات من المركز ، اما الازمتين فكانت سببها اختلاف الراي بين الاحزاب وعندما اجتمع البرلمان في 28 تشرين الثاني 1957،و بعد ان تم الاتفاق بين حزبي الوزارة بناء على جهود رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا على تأجيل تقديم لائحة تعديل قانون الانتخابات اليها بعض الوقت حتى يتمكن الحزب الجمهوري من الوقوف على راي اهالي باكستان الشرقية في اختيار احدى الطريقتين الانتخابيتين وذلك بإيفاد لجنة تحقيق لإقليم باكستان الشرقية للاطلاع على راي سكانها في ترجيح احدى الطريقتين الانتخابيتين المشتركة او المنفصلة ، فاجل رئيس البرلمان الاجتماع حتى 11 كانون الاول 1957 لغرض اعطاء فرصة للجنة لكي تقوم بعملها، غير انه بعد ان انجزت اللجنة مهمتها واعطت تقريرها للحزب الجمهوري فأصدر قرار بتأييد استمرار طريقة الانتخابات المشتركة، وهذا ما جدد الخلاف بينه وبين العصبة الاسلامية الامر الذي حمل رئيس الوزراء ابراهيم اسماعيل جندرى على تقديم استقالته الى رئيس الجمهورية في 16 كانون الاول 1957 الذي قبلها ومهد الى تأليف وزارة جديدة ،كان لهذه الاستقالة صداها في البلاد فبينما رحب بموقف رئيس الوزراء جميع أنصار الانتخابات المنفصلة قابلها معارضو الوزارة بالارتياح[59].

نصب مرشح الحزب الجمهوري وهو مالك فيروز خان نون [60] Malik (Firoz Khan No) من قبل الرئيس اسكندر ميرزا لمنصب رئاسة الوزراء الذي كان وزيراً للخارجية في وزارة ابراهيم اسماعيل جندرى والذي عاد من الخارج وحضر اجتماعات الحزب واشترك في قرارهُ ، وبالرغم مما يقال من تأييد الاكثرية البرلمانية لهُ فأن الاوساط المطلعة ترى ان هذه الاكثرية كانت مختلفة الاتجاهات ويصعب استمرار تعاون احزابها [61].

كان فيروز خان نون في البداية حسن النية لكنه واجة صعوبة في التعامل مع امثال خان صاحب والسهرودي الذين كانوا مثل معظم السياسيين الباكستانيين سادة المكائد ،لكن بعد ذلك استسلم نون ايضاً للمكائد وتواطأ مع السهرودي ليصبح نون رئيساً لباكستان مقابل دعم السهرودي في محاولة اخرى ليصبح رئيساً للوزراء في الانتخابات العامة المخطط لها في تشرين الثاني 1958 [62].

بعد تأليف الوزارة الجديدة بقيادة فيروز خان نون دعي البرلمان من جديد للاجتماع في دكا في يوم 28كانون الاول 1957 لمنح الوزارة الثقة من جهة ومن جهة أخرى تماشياً مع النصوص الدستورية التي توجب اجتماع البرلمان مرة واحدة في السنه على الاقل في اقليم باكستان الشرقية ،ونجح نون في تشكيل تحالف مع رابطة عوامي وحزب عوامي الوطني[63] وحزب كرشاك سراميك والمجموعات البرلمانية في الجمعيات الوطنية التي سمحت بتشكيل الحكومة كرئيس للوزراء [64].

اشار رئيس الوزراء الجديد الى الصعوبات التي تواجه الوزارة ، وقال انه لو تمكنت العصبة الاسلامية او حزب عصبة عوامي من القيام بهذه المهمة التي قبلها بعد تردد بناً على تكليف أكثرية أعضاء البرلمان ، واشار ايضاً ان الاحزاب الاخرى لا تأود ان ترى فشل الديمقراطية في البلاد وانه يشعر بارتياح لمؤازرة اصحاب المعارضة لهُ وان وزارته ستعمل على أجراء الانتخابات بأقرب وقت ممكن بصورة عادلة وصحيحة ، واشار ايضاً الى ما تواجههُ البلاد من قلة الغذاء وعد ان الحكومة ستعمل على تأمين كفاية البلاد منها ومنع التهريب، وأشار الى عزم الوزارة لمواجهة التضخم النقدي وخفض الاسعار ومقاومة سوء الاستعمال واسكان المهاجرين[65].

تصاعدت الصراعات والاتهامات والتسفيط السياسي بين قادة الأحزاب السياسية بشكل كبير على أثر قرب موعد الانتخابات وتأجيلها لعدة مرات خلال عامي (1957–1958) وتهافت السياسيون على المناصب الحكومية والإدارية، ومن أوضح الأمثلة على هذه الصراعات الحملة التي شنها رئيس حزب الرابطة الإسلامية الخواجة ناظم الدين في أيلول 1958 على قادة حزب عوامي الوطني واتهمهم فيها بأنهم يعملون ضد مصالح باكستان ، لم تقتصر الخلافات بين الأحزاب المتعددة وإنما كانت تجري داخل الأحزاب نفسها ومن أهم هذه الخلافات تلك التي حصلت بين أهم قادة حزب عوام الوطني وهم عبد الحميد باشاني وعبد الغفار خان حول موضوع التعاون مع وزارة الحزب في إقليم باكستان الشرقية ، فقد أيد أعضاء الحزب في باكستان الشرقية هذا التعاون بينما عارضه بعض قادة الحزب في باكستان الغربية على أساس أن هناك اختلافا داخل الحزب حول السياسة الخارجية وفي موضوع الوحدة الإقليمية ،كما أدت المعركة الانتخابية بين الأحزاب السياسية إلى حدوث صدامات عنيفة بين رجال المعارضة والحكومة داخل المجلس التشريعي في باكستان الشرقية نتج عنها مقتل شاهد علي نائب رئيس المجلس في 22 أيلول 1958 ، أما في باكستان الغربية وبالتحديد في العاصمة كراتشي فقد لجأت الحكومة إلى استخدام القوة في 23 أيلول لتفريق أنصار رئيس الرابطة الإسلامية خان عبد القيوم الذين كانوا يرومون استقباله وهم يحملون الأسلحة طبقا للمرسوم الذي أصدرته الحكومة قبل ثلاثة أيام من بدء المظاهرات الأخيرة وهو مرسوم **"السلامة العامة"** الذي نص على حل جميع المنظمات شبه العسكرية المرتبطة بالأحزاب السياسية ومنها حزب الرابطة الإسلامية ، إذ كان يمتلك الحزب المذكور قوة تألفت من حوالي 60 ألف رجل كما أصدرت الحكومة أوامرها بتوقيف كل شخص يخالف هذا المرسوم[66].

كما انتقد معارضو الحكومة ازدياد عدد الوزراء بشكل كبير فيها إذ بلغ عددهم 17 وزيراً و9وزراء دولة مما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية وإرهاق ميزانية الدولة ، وكان 16 عضوا برلمانيا من أعضاء الحزب الجمهوري البالغ عددهم 21 في البرلمان وزراء أما في الحكومة المركزية أو في الوزارة الإقليمية في باكستان الغربية ، وكذا الحال مع نواب حزب عوامي كان عددهم في البرلمان 14 نائبا استلم 7 منهم وزارات في الحكومة المركزية والحكومة المحلية في إقليم باكستان الشرقية ، كما أعلن حزب عوامي اشتراكه في الحكومة، فأصبحت حكومة مالك فيروز خان نون مؤلفة من وزراء أحزاب الجمهوري والعوام ومنظمة كرشاك سراميك، ووزراء عن الأقلية الهندوسية هذا فضلا عن ازدياد عدد الوزراء في الوزارات الإقليمية مع استمرار الخلافات بين هذه الأحزاب على تولي أعضاؤها المناصب الوزارية المهمة ولم تؤدِ المشاورات فيما بينها إلى حل هذه الخلافات ، أما على مستوى الصراع ما بين الأقاليم والقوميات فقد اشتدت حملة المعارضة للوحدة الإقليمية في باكستان الغربية ولاسيما من قبل سكان الأقاليم الصغيرة، وساد البلاد شعور بالخيبة نتيجة لكل ذلك فضلا عن عدم حل مشاكل

البلاد الرئيسة أمثال قضايا كشمير والأنهر المختلف عليها مع الهند ومشكلة اللاجئين وإسكانهم وسوء استخدام السلطة والتصرف من قبل المعنيين بها وكذلك تردي الوضع الاقتصادي بشكل كبير ، لذا توقع البعض أن تؤدي الانتخابات المقبلة التي تم تأجيلها مجددا في شباط 1959 إلى إيجاد نوع من الاستقرار يؤمن معالجة ما تشكو منه البلاد ، في حين رأى البعض الآخر معالجة الوضع بإعلان الحكم الدكتاتوري لمدة من الزمن وهذا ما حصل فعلاً بعد أيام قليلة (67).

الخاتمة

من خلال دراسة شخصية الجنرال اسكندر ميرزا ومدة حكمة لباكستان تم التوصل للنتائج الاتية :

1-كان لوالدة الجنرال اسكندر ميرزا الدور الكبير في رسم شخصيته اذ رأت فيه الوريث الشرعي لعائلة نواب ناظم وانه يجب ان يتولى الحكم بعدهم ، اذ غرست فيه فضائل الشرف والاخلاق الكريمة .

2- ظهر تغير سياسي مهم في تاريخ باكستان خلال مدة حكم الرئيس اسكندر ميرزا فقد اعلن عن اول دستور لباكستان عام 1956 ،فضلاً عن اعلان الجمهورية وبذلك اصبح الرئيس ميرزا اول رئيس جمهورية في تاريخ باكستان .

3- من خلال دراسة شخصية الجنرال اسكندر ميرزا يلاحظ انه شخصية متسلطة يحاول السيطرة على زمام الامور بنفسه ،فلم يترك مجال لرؤساء الوزراء بالعمل ،فقد كان دائماً يفرض رأيه عليهم .

4- اتسمت مدة حكم الرئيس اسكندر ميرزا بعدم الاستقرار السياسي اذ تم تغيير الوزارة اربع مرات خلال مدة حكمة .

5- تدهورت الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير خلال مدة حكم الرئيس ميرزا ،وانخفض الانتاج الزراعي ، وظهرت الامراض والاوبئة التي اصابة اراضي واسعة من البلاد ،فضلاً عن شحة المياه .

الهوامش

(1)Harris Lentz , Heads of States and Governments Since 1945 , Routledge press , New York , 2014 , p1896 .

(2)كلية الفنستون :وهي أحدى الكليات التي تأسست عام 1823 في بومباي ، وقد لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل وتطوير المشهد التعليمي للمدينة ، كما لعبت دوراً محورياً في أنشاء جامعة بومباي للمزيد من التفاصيل ينظر:
https://careerworldedu.org/elphinstone-college-mumbai/2407

(3)أكاديمية ساندهيرست العسكرية(Academy Sandhurst Royal Military):
وهي من أشهر الاكاديميات العسكرية في العالم تأسست عام 1802 م في قرية ساندهيرست الواقعة على بعد 55كم غرب لندن لتدريب الضباط على أساليب القيادة والسيطرة العسكرية تعتبر الاكاديمية العسكرية ساندهيرست (RMAS) على نطاق واسع واحدة من الاكاديميات العسكرية الرائدة . أعيد افتتاح الاكاديمية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947م باعتبارها المؤسسة الوحيدة لتدريب الضباط في الجيش وحددت لنفسها الهدف الاساسي تطوير شخصية المتدرب وسلطاته القيادية ومستوى عال من الانضباط الفردي والجماعي . يتكون الجزء الرئيسي من الهيئة الطلابية من 700 الى 800 طالب ضابط وحوالي 10 بالمئة منهم نساء و10 بالمئة من الخارج يأخذون دورة التكليف لمدة عام في الجيش النظامي ،للمزيد من التفاصيل ينظر :
Paol Robinson Negelde lee and Don Carrick , Ethics Education in the Miliary , Ashgate Pubishing Limited England , 2008 , p15 .

(4)Ahmad Salim , lskander Mirza :Rise and Fall of a President ,Gora Publishers , Pakistan . Lahore , 1997 , p20 .

(5)Alex Vatanka , Iran and Pakistan Security .Diplomacy and American Influence , I.B Tauris press , London . New York , 2015 , p 24 . 25 .

[6]بيشاور :وهي مدينة باكستانية كبرى في شمال باكستان تقع على بعد حوالي 50 كم شرق الحدود مع أفغانستان ، وتتصل بالعديد من المدن في المنطقة بطرق مواصلات برية وحديدية ممتدة والمدينة تقع على نهر بارا على مقربة من مدخل ممر خيبر ، وهي مدينة نشطة تجارياً وخاصة بتبادلها التجاري مع أفغانستان ووسط أسيا ، وكانت مركزاً عسكرياً وخاصة أبان الاحتلال البريطاني لها ، ويعيش في المدينة حوالي 1,5 مليون نسمة يعملون في عدد كبير من الانشطة الاقتصادية والتجارية للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الحكيم عفيفي ، موسوعة 1000 مدينة إسلامية ،ط1 ، أوراق شرقية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2000، ص151.

[7]كراتشي :هي أكبر مدن باكستان تقع في الجزء الجنوب الغربي منها . تطل على بحر العرب ،وهي تبعد عن حدود الهند حوالي 200 متر وتقع غرب مصب دلتا نهر الاندوس ويربطها بمدن باكستانية عديدة طرق حديدية وبرية نشطة والمدينة تقع جنوب غرب مدينة حيدر أباد (أكبر وأقرب المدن اليها) بحوالي 200 كم . ويذكر ان الاسلام قد انتشر انتشاراً واسعاً في المدينة بداية القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) في عهد الدولة الغزية ببلاد ما وراء النهر .يعيش في المدينة حوالي 9 ملايين نسمة يعملون في العديد من أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة التجاري والصناعي والخدمي على حد سواء للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الحكيم العفيفي ، المصدر السابق ، ص 392.

[8] Humayun Mirza ,FROM PLASSE TO PAKISTAN The Family History of lskander Mirza the First President of Pakistan ,University press of America lnc Llanham.New york .Oxford ,1999 , p256.

[9]جامعة هارفارد :وهي أقدم مؤسسة للتعليم العالي في الولايات المتحدة وتأسست عام 1636م وهي وأحدة من أعرق الجامعات في البلاد ويقع الحرم الجامعي الرئيسي على طول نهر تشارلز في كامبريدج "ماسا تشوستس " على بعد أميال قليلة غرب وسط مدينة بوسطن بدأ تاريخ الجامعة عندما تم أنشاء كلية في نيوتاون والتي تم تغيير أسمها فيما بعد الى كامبريدج للغة الانكليزية وبدأ التدريب لأول مرة في جامعة هارفارد في صيف 1638م مع مدرس واحد في منزل بهيكل واحد وساحة كلية ، وتعد من أقوى الجامعات واحتلت الجامعة على المرتبة الاولى على قائمة أفضل مئة =جامعة في العالم تم تسمية الجامعة على اسم وزير بيوريتاني . جون هارفارد الذي ترك للكلية كتبة ونصف ممتلكاته للمزيد من التفاصيل ينظر :
شتيوي عبد الله ،التعليم العالي ،دار اليازوري العلمية القضايا المعاصرة ومنظور إصلاحي ،الاردن،2019،ص40.

[10] Husain Haqqani , Magnificent Delusions Pakistan the United States and an Epic History of Misunderstanding , Publiaffairs press , New York , 2013 , p68 .

[11] ذو الفقار علي بوتو (1928- 1979): ولد ذو الفقار في 5 كانون الثاني 1928م من عائلة أقطاعيه في مقاطعة لاراكانا في اقليم السند الذي أصبح تابعاً لباكستان عام 1947م أختارة إسكندر ميرزا لتمثيل باكستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب أطروحاته الفكرية، وبعد وفاة محمد علي بوتو أسند الية الجنرال محمد أيوب خان وزارة الخارجية . قام بتأسيس حزب سياسي أطلق علية (حزب الشعب) تولى ذو الفقار رئاسة باكستان في 20 كانون الاول 1971 م وظل يحكم في ظل قانون الاحكام العرفية حتى آب 1972م كأول رئيس منتخب ،أستمر ذو الفقار في منصبة حتى عام 1976 حين نجح انقلاب عسكري قادة الجنرال ضياء الحق في القاء القبض علية وإيداعه السجن بتهمة الابتعاد عن الممارسات الديمقراطية ولم تفلح الوساطات الاسلامية والدولية في الافراج عنه ، وفي4 نيسان نفذ فيه حكم الاعدام عام 1979 :للمزيد من التفاصيل ينظر :
رحيم جودي غياض العميري ، ذو الفقار علي بوتو ودورة السياسي في باكستان حتى عام 1979م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة القادسية ، كلية التربية ، 2011.

[12] Alex Vatanka , Iran and Pakistan Security .Diplomacy and American Influence , I.B Tauris press , London . New York , 2015 ,p6.

[13] Amanda Roraback , Pakistan in a Nutshell , Enisen Pub press , n. p , 2004 , p6 .

[14] Humayun Mirza ,op .cit ,p186.

[15]علاء عباس نعمة الصافي ، محمد ايوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1974 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية التربية، 2015 ،ص67 .

[16]Anushe A.Khan , BBA, Democracy –Isit Appropriate for post –colonial developing countries , Athesis degree of Master , university Washington ,2009 ,p34 .

[17] د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،مصادقة المجلس التأسيسي على الدستور الباكستاني ،رقم الوثيقة س241/4/2/ المؤرخة 1956/3/1 ،ص2.

[18] د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،مصادقة الحاكم العام على الدستور الباكستاني ،رقم الوثيقة س347/4/2/ المؤرخة 1956/3/3 ، ص1.

[19] د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي مصادقة الحاكم العام على الدستور الباكستاني ،رقم الوثيقة س347/4/2/ المؤرخة 1956/3/3 ، ص1.

[20] د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،انتخاب فخامة الجنرال اسكندر ميرزا رئيساً للجمهورية الباكستانية ،رقم الوثيقة س217/4/2/ المؤرخة 1956/3/10،ص2 .

[21] د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،الدستور الباكستاني الجديد ،رقم الوثيقة س54/4/2/ المؤرخة 12 /1956/1 ،ص2 .

[22] المصدر نفسة ،ص2.

(23) ستار جبار علاي ، باكستان دراسة في نشاة الدولة وتطورها التجربة الديمقراطية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، السودان - الخرطوم ، 2012 ، ص57 .

(24) Louis D. Hayes , Politics in Pakistan The Struggle for Legitirnacy , Routledge press ,New york , 2019 , p65 .

(25) Keith Callard , Pakistan apolitical Study , London , 1957 , p335.

(26) lbid , pp333-334.

(27) Louis D .Hayes , op . cit , p65 .

(28) فاروق حسان محمود الخزرجي ، التطورات الداخلية في باكستان 1947-1917 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، 2005،ص112 .

(29) د. ك . و ،ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4931 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،الدستور الباكستاني الجديد ،رقم الوثيقة س/54/4/2 المؤرخة 12 /1956/1 ، ص3.

(30) Feroz Hassan khan ,Eating grass the making of the Pakistan Bomb , Stan ford university press , California , p31 .

(31) Zaharul Islam Choudeury ,Extra – Constitutional Action in Pakistan ,Thesis Doctor ,University of London ,1972 ,p232.

(32) د .ك .و ،ملفات وزارة الخارجية ،رقم الملف 311/4931 ،تقارير السفارة العراقية في كراتشي ،الحالة السياسية في باكستان ،رقم الوثيقة س/629/4/2 والمؤرخة 26 /1956/4 ،ص1.

(33) ستار جبار علاي ،المصدر السابق ،ص139.

(34) د .ك .و ،ملفات وزارة الخارجية ،رقم الملف 311/4931 ،تقارير السفارة العراقية في كراتشي ،الحالة السياسية في باكستان ،رقم الوثيقة س/629/4/2 والمؤرخة 26 /1956/4 ،ص1.

(35) K.K.AZIZ , Party Politics in Pakistan 1947-1958 , National Commission on history and Cultural Research , Islamabad , 1976 , p33-34 .

(36) Zaharul Islam Choudeury ,op . cit ,p233.

(37) ستار جبار علاي ،المصدر السابق ،ص139.

(38) Humayun Mirza ,op . cit ,p189.

(39) الكومنولث :مجموعة دول متفرقة في العالم كانت في الماضي جزءا من الامبراطورية البريطانية ،وعيت هذه المجموعة من سنة 1918 الى 1947 (الامبراطورية البريطانية والكومنولث)، ويعود تاريخ الكومنولث الى النصف الاول من القرن العشرين ،اذ تأسس في الاصل باسم الكومنولث البريطاني من خلال اعلان بلفور في المؤتمر الامبراطوري في عام 1926 ، وتشير كلمة كومنولث الى الدول المستقلة مثل كندا واستراليا وتشير كلمة الامبراطورية الى الهند والمستعمرات التي لم تزل خاضعة للحكم البريطاني ،.للمزيد ينظر :

أريك هوبزباوم ،أزمنة متصدعة الثقافة والمجتمع في القرن العشرين ،ترجمة سهام عبد السلام ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،د .ت ،ص105 .

(40) Humayun Mirza ,op .cit , p190.

(41) Naghman chaudhry , Pakistan first military coup :why did the first Pakistan coup occur and why Doesit matter ,Naval post graduate , Califorhia , 2012 , p46 .

(42) Richard F.Nyrop and others , Pakistan acountry Study , Library of congress , Fourth Edition , united states , 1983 , p47 .

(43) James wynprandt ,Abrief history of Pakistan , Library of congress , new york , 2009 , p180 .

(44) ازمة السويس :حصلت ازمة السويس بسبب تأميم القناة المائية الذي قام به الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتسبب في اعلان بريطانيا وفرنسا وبمشاركة الكيان الصهيوني الحرب على مصر ضمن العدوان الثلاثي على مصر الذي انتهى بانسحابهم تحت ضغوط دولية ومقاومة شعبية ، قناة السويس هي ممر مائي اصطناعي يصل بين البحرين الابيض المتوسط والاحمر ، وتم افتتاح القناة عام 1869 في حفل مهيب وبميزانية ضخمة للمزيد ينظر:

ثابت امين عواد ،جاهزة للملاحة العالمية لـ100 سنة مقبلة قناة السويس تعبر الازمات ، جريدة الاهرام ، العدد129 ، 11 كانون الثاني ،2005.

(45) Ian Talbot , Pakistan amodern history , publishers LTD , London ,1998 , p145 .

(46) Richard F .Nyrob and others ,op .cit, p47.

(47) Ian Talbot ,op,cit,p145.

(48) Shahid hasan Tirmazi , Pakistan the struggle for Democracy historical perspective and future prospects 1947-1989 , Master thesis , the American university , faculty of the school of International Service , 1990 , p58 .

[49] Humayun Mirza ,op .cit ,p192.

[50] Humayun Mirza ,op .cit ,p210.

[51] lbid , p210.

[52] James wynprandt ,op .cit ,p180 .

(53) اسماعيل ابراهيم جندرى(1897- 1960): ولد في جودهرا بولاية كوجورات في الهند في 15 ايلول 1897 وكان الطفل الوحيد لعائلة جندرا تلقى تعليمه الثانوي في احمد اباد وانتقل الى بومباي حيث حصل على البكالوريوس في الفلسفة وبعدها حصل على ليسانس الحقوق وهي درجة جامعية في القانون من المملكة المتحدة ومن عام 1929 الى 1932 عملا محامي لمؤسسة احمد اباد البلدية ومن عام 1932 الى 1937 مارس القانون المدني وبعده مارسها في محكمة بومباي ، تعرف على محمد علي جناح، وبعدها اصبح سفيرا لباكستان في افغانستان ولكن فترته كسفير قصيرة ،وفي عام 1950 تم تعيينه حاكما لخيبر بختون خوا وبتعديل وزاري تم تعيينه حاكما للبنجاب عام 1951 ، ولكن تمت ازالته وسط خلافات نشأت عام 1953 مع الحاكم العام مالك غلام عندما فرض الاحكام العرفية بناء على طلب رئيس الوزراء خواجة ناظم الدين للسيطرة على اعمال الشغب الدينية التي وقعت في لاهور سافر بعدها الى لندن واثناء زيارته عانى من نزيف وتم نقله الى المستشفى الملكي الشمالي وتوفي فاجأه واعيد جثمانه الى كراتشي الى باكستان ودفن في مقبرة محلية عام 1960 .للمزيد ينظر :

Tahawar Ali Khan ed ,Bigraphical Encyclopedia of Pakistan ,Biographical Research Institute , Pakistan , 1961 ,p106 .

Gazetteer of the Bombay presidency , Gujarat population Musalmans and parsis , Vol 9 , Government Central press , Bombay , p72 .

(54)حزب كريشاك سيراميك : تأسس في عام 1927 تم تشكيلة رسميا قبل انتخابات عام 1937 ولان الحزب الشيوعي الباكستاني الذي يقصد منه ان يكون غير طائفي لم يحظ في الواقع الا بدعم القليل من غير المسلمين ووجد الحزب قاعدته بين الفلاحين ولاسيما في شرق البنغال وقد عارضة نظام الملاك وكانت الصعوبة في ذلك الوقت هي ان قواعد الامتياز التقييدية جعلت معظم الفلاحين وكثير من المستأجرين غير مؤهلين للتصويت ، كما عارض الرابطة الاسلامية التي يهيمن عيلها الملاك ، فاز الحزب بثلث المقاعد في الجمعية التشريعية البنغالية ، ولكنه تمكن من تشكيل حكومة ائتلافية مع الرابطة الاسلامية وحكم البنغال حتى عام 1941 ، ،وقد اختفى الحزب في وقت الاستقلال في عام 1947 ، وتم تشكيل الحزب بعد الاستقلال واصبح فضل الحق مرافقا عاما عن ولاية البنغال الشرقية لفترة وجيزة بعد الاستقلال وقد انسحب مؤقتا من السياسة الحزبية مع اقتراب انتخابات مجلس المحافظات في عام 1954 وبعدها عاد الى السياسة النشطة .للمزيد ينظر :

Syedur Rahman , Historical Dictionary of Bangladesh , Fourth Edition , No75 ,The Scarecrow press , Toronto plymouth UK, 2010 ,p176 .

(55)نظام الاسلام: (الجماعة الاسلامية) هي حركة اسلامية تأسست عام1941 في الهند البريطانية على يد عالم الدين الاسلامي والفيلسوف الاجتماعي والسياسي السيد ابو العلاء المودودي مع جماعة الاخوان المسلمين التي تأسست عام 1928 ، كانت الجماعة الاسلامية واحدة من المنظمات الاسلامية الاصلية والاكثر نفوذا والاولى من نوعها لتطوير ايدلوجية قائمة على مفهوم الثوري الحديث للإسلام ، تومن الجماعة بان للإسلام والمسلمين التزاما خاصا ببناء عالم يسوده السلام والازدهار ولا يوجد فيه استغلال مادي ولا تقسيم لحياة الانسان الى مجالات مادية= =وروحية منفصلة وحيث تكون القيم الالهية جيدة في جميع نواحي الحياة ولا يكون العالم فيه الدين اداة للهيمنة بل هو اسلوب حياة شامل وايجابي للغاية ز للمزيد ينظر :

Peter van der veer and Shoma Munshi, Media . war .and terrorism Responses from the middle East and Asia , published py Routledge, London and New york, 2004, p138.

Olivier roy , the failure of political Islam , Translated by Carol Volk , Harvard University press, Cambridge. Massachusetts, 1994 , p35

(56) د. ك. و ملفات وزارة الخارجية العراقية رقم الملف 311/4936 تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،الوزارة الجديدة في باكستان ،رقم الوثيقة 2 /4 /1896 بتاريخ 24 /10 /1957 ،ص1 .

(57) د ك و . ،ملفات وزارة الخارجية العراقية ،رقم الملف 4936 /311،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ، الوزارة الباكستانية الجديدة، رقم الوثيقة 4/3 /7581 بتاريخ 1957/10/19.ص1 .

(58)د. ك . و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ،رقم الملف 311/4936 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،الحالة السياسية في باكستان ، رقم الوثيقة 4/2 /2159 بتاريخ 15 /12 /1957 ،ص1 .

(59) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ،رقم الملف 311/4936 ،تقرير السفارة العراقية في كراتشي ، استقالة الوزارة الباكستانية ، رقم الوثيقة 2212/4/2 بتاريخ 1957/12/13 ،ص1 .

(60) فيروز خان نون (1893-1970):ولد السيد فيروز خان نون في عام 1893 في سرغودها في باكستان ،وبعد ان اكمل دراسته في البنجاب وفي اكسفورد انتخب في عام 1920 عضواً في المجلس التشريعي في البنجاب ثم عينا وزيراً في ذلك الاقليم وبقي في هذا المنصب حتى عينا مناوبا سامياً للهند في انكلترا في عام 1936 ،وقد اوفدهُ القائد الاعظم بعد تشكيل باكستان ممثل خاص لزيارة اقطار الشرق الاوسط وبعد ان مثل باكستان في بضعة مؤتمرات دولية عينا في عام 1950 حاكماً لباكستان الشرقية وبقى في هذا المنصب حتى عام 1953 عندما عينا رئيساً لوزراء البنجاب وقد احتفظ بهذا المنصب حتى أقالته ، وفي عام 1955 انتخب كالعضو

في المجلس التأسيسي وعينا وزيراً للخارجية في وزارتي السهرودي وجوندرى وخلال تولية هذا المنصب مثل باكستان في هيئة الامم ومجلس الامن . للمزيد ينظر :
د. ك. و ملفات وزارة الخارجية العراقية رقم الملف 311/4936 تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،تقرير صحفي ،رقم الوثيقة د/6 /2076/5 ، بتاريخ 11/21 /1957 ، ص2 .

(61) د. ك. و ملفات وزارة الخارجية العراقية ،رقم الملف 311/4936 ، استقالوا الوزارة الباكستانية ،رقم الوثيقة 2 / 4 / 2212 بتاريخ 13/ 12/ 1957 ،ص1 .

(62) Humayun Mirza ,op .cit,p211.

(63)حزب عوامي الوطني :تأسس الحزب في تموز عام 1957 في دكا في باكستان الشرقية بزعامة مولانا عبد الحميد خان باشاني ،وضم الحزب الجديد احزاباً صغيرة عديدة منها حزب باكستان الحرة في باكستان الغربية بقيادة ميان افتخار الدين ،وكانا اتجاه يسارياً ،اضافه الى العديد من الشخصيات المعارضة للحكومة ،ابرزهم عبد الغفار خان زعيم الباثان في اقليم الحدود الشمالية الغربية وغيره ،وتضمن برنامج الحزب الغاء الاقطاع والالغاء الفوري لنظام الوحدة الواحدة للإقليم باكستان الغربية ،واقامة دوله قويه مناهضة للإمبريالية واتباع سياسة خارجية مستقلة والغاء الاحلاف العسكرية ،ويظهر برنامج الحزب تأثراً واضحاً بأفكار حزب باكستان الحرة والحزب الديمقراطي الذي تأثر كلاهما بالأفكار الشيوعية ،وتشابه اهدافها مع اهداف الحزب الشيوعي فالأحزاب الصغيرة في باكستان الغربية كانت عبارة عن تنظيمات محلية لم يجمعها سوى هدف واحد ،هو اعادة تحديد الاقاليم تبعاً للاعتبارات اللغوية والاثنية ،والسعي الى اصلاحات اجتماعية جذرية . للمزيد ينظر :
ستار جبار علاي ، المصدر السابق ،ص140.

(64) د .ك . و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ،رقم الملف 311/4936 ، تقرير السفارة العراقية في كراتشي ، اجتماع البرلمان ، رقم الوثيقة س/90/4/2 بتاريخ 1958/1/14 ،ص1 .

(65) د. ك . و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف 311/4936 ، تقرير السفارة العراقية في كراتشي ،تقرير صحفي ، رقم الوثيقة د/2245/5/6 و س /2297/4/2 والمؤرخين في 1958/12/19 ،ص12 .

(66)علاء عباس نعمة الصافي ، المصدر السابق ،ص74.

(67) المصدر نفسه ،ص77.